

## تقرير

موظفو الإدارة العامة  
لسنا مكسر عصا

أضرب موظفو الإدارة العامة وحدهم. تجاوزوا عتبة الخوف من سيف العقوبات الإدارية وأعلنوا أن «يوم كرامة الموظف لن يكون عابراً، فدوام العمل خط أحمر وسنكون رأس حربية في محاربة الفساد والمفسدين»

## فانت الحاج

قبل عام 2008، لم يكن موظفو الإدارة العامة يحظون بهيئة نقابية تمثلهم. إلا أن تدهور وضع الإدارة وتدني الرواتب كانا سبباً كافياً لتململ الموظفين من دولتهم. فالرواتب التي كانت تشكل 46% من إجمالي الإنفاق الحكومي عام 1993 باتت لا تتجاوز 27,3% عام 2010.

أمام الصورة القاتمة وغياب أي رؤية للمستقبل، تلاققت مجموعة من الموظفين الناشطين حول ضرورة إنشاء إطار يجمع كل الفئات الوظيفية، بما فيها الفئتان الرابعة والخامسة بخلاف «رابطة متخرجي ومتردبي المعهد الوطني للإدارة» النخبوية، كما سموها، والتي لم تكن تشمل الجميع، فكانت «رابطة موظفي الإدارة العامة».

المشروع التغييرى اصطدم بعقبات كثيرة ولم تتجاوز قواعد الموظفين الإداريين عتبة الخوف من العقوبات المسلكية والإدارية، إلا في اللحظة التي انضمت فيها الرابطة إلى هيئة التنسيق النقابية في معركة سلسلة الرتب والرواتب.

وفي 28/2/2014، أقرت الجمعية العمومية للموظفين تحويل الرابطة

إلى نقابة وهي تنتظر «علم وخبر». هكذا، لم تات الانتفاضة أمس من فراغ. لكل هذه التراكمات كان 21 أيار يوم الموظفين بامتياز.

أمس، بدا هؤلاء منتشرين لبدء تحطيم الأغلال القانونية، ولا سيما المادة 15 من المرسوم الاشتراعي 112 (قانون الموظفين) التي لا تزال تظل برأسها كلما «دق الكوز بالجرة» وتمنع الموظفين من الاعتصام والإضراب، خلافاً لأحكام الاتفاقية الدولية الرقم 87 المتعلقة بالحرة النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، التي لا تزال

عالقة من دون تصديق. الإضراب بات أمراً واقعاً في الإدارات العامة والالتزام به أكثر من ضروري، يقول المشاركون. «اليوم إننا من الصبح لعشية»، يتهماس أحدهم مع زميله في الاعتصام أمام وزارة الصناعة. لم تتردد ندى كفوري ومارغريت طانيوس وياسمين الجردي في الإفصاح عن أسماهن للإعلام. الموظفات الثلاث حضرن إلى الاعتصام من وزارة الشؤون الاجتماعية في صيدا ليقلن إن «دوام العمل خط أحمر».

تشرح مارغريت أننا «اخترنا وظيفة الدولة لدوامها المريح وربنا كل حياتنا على هذا الأساس، فإذا بهم يخربطون كل ترتيباتنا، ويقولون للموظف: ما تفكر تطالب بحقك وما تحلم بحياتك بالزودة». تتدخل ندى لتقول: «كل الدراسات تشير إلى أن الراحة النفسية تؤدي إلى تحقيق الإنتاجية وليس العكس، فالإصلاح لا يبدأ من الدوام، بل إننا نتوقع أن ذلك سيزيد الفساد، ولا سيما أن هناك أمكنة ما فيها شغل زيادة». أما ياسمين، فتلفت إلى أننا «سندفع الزيادة من جيوبنا وبربحونا جميلة

## هديك فرفور

صباح المطار كان هادئاً. أمس، لا هدير للطائرات، ولا ضجيج للمستقبلين والمودعين في الصالات. هذا السكون «الغريب» ينبئ بـ«خطب ما»، ليكتشف الناس القليلون الذين جاؤوا لاستقبال أقاربهم أن المراقبين الجويين في مطار رفيق الحريري الدولي التحقوا بـ«موجة» الاعتصامات والإضرابات التي يشهدها البلد للمطالبة بحقوقهم.

«الإضراب التحذيري» الذي نفذوه لساعتين (من العاشرة صباحاً حتى الثانية عشرة)، هدفه «المساهمة بالضغط لإقرار السلسلة»، وتمثل بتعليق تقديم خدمات الملاحة الجوية لكل الطائرات الوافدة والمغادرة للمطار، باستثناء طائرات الدولة وحالات الطوارئ، وعلى الرغم من أن هذا الإضراب قد لا يكون «موجعاً» للدولة، ذلك أن تعليق الملاحة يكون «مؤثراً» عندما يتجاوز الأربع ساعات» وفق رئيس لجنة المراقبين الجويين علي حمود، إلا أنه يمثل «نكزة خفيفة» من شأنها أن تنبه المسؤولين. ويؤكد حمود أن «هدفهم أن لا يعطلوا ويعرقلوا أمور الناس، لذلك هم يدرسون تحركاتهم بدقة وحذر». إلا أن مطالب المراقبين الجويين لا تقتصر على إقرار السلسلة أو تعديل قوانين عملهم فحسب، بل تشمل المطالبة بزيادة عدد الموظفين. يشير حمود إلى أن «عدد المراقبين يشكل 40% من العدد المطلوب لإدارة الملاحة الجوية»، و25 موظفاً من أصل 40

## المراقبون الجويون يضربون من أجل السلسلة

فقط هم «مؤهلون لتولي المراقبة بشكل فعلي».

«تجهل الدولة ماهية عملنا»، هي قناعة راسخة لدى معظم المراقبين الذين تجمعوا في برج المراقبة. جميعهم كانوا «واقعيين»، فهم يعلمون أن هذا الإضراب التحذيري «لن يكون الأخير في ظل هكذا دولة!». لذلك أشارت اللجنة إلى تحركات تصعيدية «قد تضطر إلى اللجوء إليها في حال الماطلة».

تأثرت حوالي 12 رحلة من مختلف الوجهات بهذا التحرك، فطال انتظار المستقبلين في القاعة. أمام الشاشة، يتسمر رجل خمسيني، يراقب بتمعن موعد وصول طائرة ابنه، ثم ينظر إلى الساعة. خبره أن الطائرة ستتأخر ساعتين إضافيتين لأن المراقبين «مأضرين»، يتفاجأ «ليه ما حدا خبرني. مش مكتوب هون (على الشاشة) إنو رح يتأخر». يتأفف الرجل ويجلس جانباً. «خليهن يدفولنا الباركينغ ويعوضوا علينا هالساعتين» يقول العم هاني (63 عاماً)، «أخذت إجازة بدون راتب وجيت كرمال ما أتأخر لينطرونا زيادة؟»، يضيف الرجل الذي ينتظر العاملة الأجنبية، ويستنكر «ما في احترام للناس ولا لأشغالها»، ولا ينسى أن «يلوم الشعب قبل الدولة لأنه يبقى على هكذا مسؤولين». ينتظر المراقبون الجويون جلسة السابع والعشرين من أيار لمعرفة «مصير» السلسلة ويأملون أن لا يصبح الوضع السياسي أولوية على حساب مصالحهم، كما جرت العادة!

إنو اعطونا سلسلة، ما بدنا سلسلة ويخلولنا الدوام وإلا بإمكاننا أن نذهب إلى القطاع الخاص ونأخذ راتباً مضاعفاً ثلاث مرات لراتبنا

وعد المشاركون بتعرية القلة من الموظفين الفاسدين

الحالي وبالدوام المقترح علينا نفسه». تدخل إحدى المعتصمات على خط النقاش فتقول: «بدنا سلسلة وما بدنا زيادة دوام».

يبدأ التجمع أمام الوزارة باكراً. تصدح الحناجر بالهتافات «هبي هبي هبي السلسلة بدنا هبي، بدنا نمشي لقدام ما بدنا تزيديا الدوام، الضريبة التصاعدية افرضوها على الحيطان البشرية». دقاتك ويصل موظفون ومتقاعدون وأجراء من وزارة المال أتوا في مسيرة من مقر الضريبة على القيمة المضافة القريب لينضموا إلى الاعتصام. حضروا مع لافتاتهم «للخسة مش رح نبقي، بالعلقة إنتو علقنوا، بدك تحكي عن سرقة، شرف رد

اللي سرقنوا، ارفعوا الغطاء السياسي عن الفاسدين أيها المفسدون، ابن موظفة بعد الساعة الثانية من بعد الظهر: وين ماما؟ للموظف الشريف عليك أن تصبح فاسداً». يكتمل عقد الحضور وقد شارك من باقي مكونات هيئة التنسيق مسؤول الدراسات في رابطة التعليم الأساسي الرسمي عدنان برجى. يبدأ الاعتصام بكلمة لممثلة وزارة الصناعة في الرابطة شانثال عقل، فتؤكد أن «يوم كرامة الموظف لن يكون عابراً»، داعية إلى «تحديث هيكلية الإدارة بمبادئ وقوانين، يكون فيها التقييم عادلاً ومنزهاً، وتستبعد الأنظمة التعسفية التي تشنج الأعصاب وتخربط سير

## ندوة

## الملكية الفكرية: حق أم احتكار؟

## العالم برجس

تمتعت الملكية بحالة من القدسية، وفرت لها حماية واسعة. الملكية التي عرفت بطابعها المادي أولاً ما لبثت أن تحولت الملكية العينية نحو الملكية ذات الطابع المعنوي، أو الذهني غير المادي. تعد حماية الملكية الفكرية من السجلات المهمة التي باتت مطروحة على نحو واسع على الصعيدين الحقوقي والاقتصادي على حد سواء. «الأثار الاقتصادية لحقوق الملكية الفكرية» كان موضوع الندوة التي نظمتها نقابة المحامين في بيروت، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة، وجمعية حماية المنتجات والعلامات التجارية.

«حماية الملكية الفكرية ترمي إلى حماية نمو الوطن والاقتصاد» هو التعبير الذي اختاره نقيب المحامين جرجي جريج، ليعكس من خلاله أهمية مطلقة لهذا الحق، رابطاً إياه بالنمو، الهدف الأول للدول الحديثة. وتمثل مكافحة «تقليد السلع» أحد أشكال حماية الملكية الفكرية التي تطرق إليها جريج، فاختر التأكيد على أهمية اللجوء إلى مكافحة التقليد بهدف درء المخاطر

الصحية في مجال الأدوية خاصة. النسخ والاستنساخ تعابير بديلة، للدلالة على خرق الحماية المخصصة للملكية الفكرية، أو التعدي على ملكية الأفكار من قبل أصحابها. وبغض النظر عن التعابير التي تصب في إناء واحد، هو إناء اقتصادي بالمبدأ، تبقى الملكية الفكرية العنصر الأساسي في نمو الدول الصناعية المتطورة، حيث تتجمع براءات الاختراع. «فهل لهذا الحق انعكاسه الإيجابي نفسه في الدول النامية؟» سؤال طرحه جريج وأجاب عنه: «الدول الصناعية الكبرى تبقى المستفيد الأكبر من هذه الحماية، لكن القانون يجب أن يكون واحداً».

اذن، حماية الملكية الفكرية من هذه الوجهة، تستدعي خضوع الدول، التي لم تصل إلى حد متقدم من التنمية، إلى نظام موحد يمس حد الأفكار، فتستمر البلدان المتقدمة منها في التقدم فيما ترزح النامية عند حدودها المعهودة بالتبعية الاقتصادية. في المقابل، يبقى لأمر اللجوء إلى حماية الملكية الفكرية نواحيه الإيجابية في حالات ارتباطه بما هو أسمى، كحياة الإنسان أو - في هذه الحالة - المستهلك.

«الامن الغذائي والصحي للأولاد» هي الزاوية التي ينطلق منها وزير



8500 علامة تجارية في سجلات مصلحة المستهلك لعام 2013

الصناعة والتجارة ألان حكيم، لتأكيد أهمية حماية الملكية الفكرية. يقدم حكيم مثلاً عملياً يتعلق ببعض السلع المقلدة التي تستخدم في حفلات الأطفال، التي اتضح للوزارة أن «استخدامها يؤدي إلى امراض سرطانية» بشكل أو بآخر. وبغض النظر عن أن الأمن الغذائي في دولة كـ«لبنان» يكثر فيها عدد الفقراء، لا يتعلق مبدئياً بأطباق بلاستيكية تستخدم في أعياد ميلاد الأطفال، غير أن أنسنة الغاية من تعزيز العمل

بحقوق الملكية، لا بد أن تعزز مضمون هذه الحماية.

أما عن دور وزارة الاقتصاد والتجارة في تعزيز الحق بالملكية الفكرية، فيؤكد حكيم الدور الأساسي الذي تؤديه الوزارة، لناحية نشر ثقافة الملكية الفكرية بداية، من ثم العمل على توفير التشريعات الملأمة في هذا المجال وجعلها متوافقة مع الاتفاقيات الدولية المختصة. يدعم حكيم أقواله حول «إنجازات الوزارة في حماية الملكية الفكرية» بالأرقام. «8500 علامة تجارية هي حصيلة سجلات مصلحة المستهلك لعام 2013، فيما ستخطاه المصلحة حتى 10200 لعام 2014». هذه الأرقام الضخمة بحسب وصف الوزير، تخلو من العلامات المشابهة، حيث أن الوزارة «ترفض تسجيل العلامات المتشابهة، ما أدى إلى خفض عدد النزاعات القضائية في هذا المجال».

أغنية «هابي بيرث داي» التي دخلت كتاب غينيس على اعتبارها الأكثر غناءً في العالم، باتت عبارة عن «مردود مالي مستمر لأصحاب فكرتها» يقول راني صادر أمين سر جمعية حماية المنتجات والعلامات التجارية في لبنان. الأغنية المثال على ارتباط حق الملكية الفكرية بالاقتصاد، لا تعدو كونها

نقطة في بحر الأرقام الضخمة التي تحصلها الشركات الكبرى، تحت غطاء هذا الحق. فعلى سبيل المثال، «نستله» شركة عالمية، تملك 7 علامات تجارية، تبلغ قيمة كل منها ما لا يقل عن المليار دولار. في المقابل، توجد علامة أخرى كـ«نسكافيه» تبلغ قيمتها 18 مليار دولار، «إنه سعر سبعة أحرف». أما المثال الأبرز الذي قد يبين الفارق العظيم ما بين كلفة إنتاج علامة تجارية ومردودها، فتلخصه «نايكي». العلامة الرياضية التي ابتدعتها إحدى السيدات منذ 40 عاماً، «فخلال 17 ساعة وبكلفة لم تتخط 35 دولاراً، باتت قيمتها الآن 18 مليار دولار». لعل أكثر ما تجسده هذه الأرقام الضخمة، هو الحالة الاحتكارية التي قد تنشأ عن استخدام الملكية الفكرية بحدها الاقتصادي، فيما يكون لهذا الحق حد آخر يحفظ للمجتمع لا للفرد قيماً ذات أهمية أساسية، تترجم بالصحة والثقافة وغيرهما من الشؤون الأساسية. «المستهلك هو الذي يعطي قيمة للملكة»، يقول صادر في نهاية الندوة، فيما الملكية الفكرية والثقافة الاستهلاكية تجتمعان لحمل بعض العلامات التجارية منطلقاً لتقويم الأفراد لبعضهم بعضاً في المجتمعات الاستهلاكية.